

بيان  
الجمهورية اللبنانية

يلقيه  
إبراهيم عسّاف

أمام

(اللجنة الأولى)  
لجنة نزع السلاح والأمن الدولي  
المناقشة العامة

نيويورك في ١٣ تشرين الأول ٢٠٠٣

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

Permanent Mission of Lebanon to the United Nations  
866 United Nations Plaza, Suite 531, New York, New York 10017

## شكراً السيد الرئيس

أود بداية أن أهنئكم وأعضاء المكتب على انتخابكم لإدارة أعمال لجننتنا ، وأن أؤكد على التعاون معكم لإنجاح أعمال هذه الدورة . ولا يفوتني أن أهنئ السيد نوبوياسو آبيه على تسلم منصبه الجديد كوكيل للامين العام لشؤون نزع السلاح .

## السيد الرئيس

يطالعنا ميثاق الأمم المتحدة، بالتعاهد على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي يُعتبر السلاح أداها الرئيسية . وقد حوّلت المادة الحادية عشرة من الميثاق، الجمعية العامة بالنظر في المبادئ المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين . فكان أول قرار اعتمده جمعيتنا بداية سنة ١٩٤٦ ، يتعلق بنزع السلاح .

إلا أن أحداث السنين الأخيرة تؤكد أن عملية نزع السلاح لا تسير في الاتجاه الصحيح . فقد ازدادت النفقات العسكرية، وتم تكديس المزيد من الأسلحة وشن المزيد من الحروب، وظهرت بعض النظريات التي تبيح إعلان الحرب، كما تمكن الإرهابيون من حيازة المزيد من الأسلحة وشنّ المزيد من الهجمات في مختلف أنحاء العالم .

## السيد الرئيس

يمكن إيجاز موقف لبنان من أهم قضايا نزع السلاح على الشكل التالي:

### ١-تعددية الأطراف: تعتبر تعددية الأطراف مبدأ أساسياً في مفاوضات نزع

السلاح، وعلى الأمم المتحدة بوصفها أكثر المنظمات الدولية عالمية، اتخاذ تدابير جماعية لمنع نشوء تهديدات للسلم والأمن الدوليين . فمشكلة التسلح تؤثر على كل دول العالم، وبالتالي ينبغي إعطاء كل منها حق إبداء الرأي فيها . ولا يعني هذا ، التقليل من جدوى المفاوضات الثنائية التي تكمل المفاوضات المتعددة الأطراف ولا تحل محلّها .

## ٢- عدم الانتشار النووي في الشرق الأوسط: يشكل انتشار الأسلحة النووية في

الشرق الأوسط خطراً جسيماً على السلم والأمن الدوليين في المنطقة . وتعتمد لجنتنا كل عام قرارين حول خطر الأسلحة النووية وإنشاء منطقة خالية منها في الشرق الأوسط . إلا أن إسرائيل تبقى الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم بعد لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، ويقتضي إعطاء البعد العالمي لهذه المعاهدة انضمام جميع الدول إليها .

## ٣- الأسلحة الصغيرة والخفيفة: تعتبر الأسلحة الصغيرة والخفيفة الوقود الأساسي

لغالبية الحروب والصراعات بفضل بساطة استعمالها وسهولة الوصول إليها . كما أن انتشارها والاتجار بها بشكل غير مشروع، يشكل تهديداً للمدنيين والأمن الوطني وعائقاً أمام التنمية . إلا أن القضاء بشكل فعال على آفة انتشار هذه الأسلحة يقتضي معالجة أسباب الصراعات وجذورها وفي طليعتها الاحتلال الأجنبي .

## ٤- الصلة بين نزع السلاح والتنمية: هناك ترابط وثيق بين نزع السلاح

والتنمية . ففي عالم يعيش ثلث سكانه على أقل من دولارين في اليوم الواحد، يصبح مأساوياً البوح بأن الإنفاق على التسلح وصل العام الماضي إلى حوالي ٨٥٠ مليار دولار . وقد قلّصت الحكومة اللبنانية نفقاتها على التسلح إلى أقصى حد فوصلت إلى حدود الصفر، واقتصرت موازنة وزارة الدفاع على الرواتب والتقديمات الاجتماعية للعسكريين .

## ٥- الألغام: تشكل الألغام مشكلة إنسانية عالمية يعاني منها حوالي ٩٠ دولة،

وتحصّد كل سنة حوالي ١٥ ألف ضحية غالبيتهم من المدنيين، وتعيق التنمية وتمنع المشرّدين داخلياً من العودة إلى ديارهم . ويُعتبر لبنان إحدى الدول الواقعة ضحية الألغام ، حيث خلف الاحتلال الإسرائيلي وراءه ٤٥٠ ألف لغم . وتعمل الحكومة اللبنانية بدعم من الأمم المتحدة وتمويلٍ سخّيٍّ من دولة الإمارات العربية المتحدة على إزالة هذه الألغام .

٦- الشفافية: إن الحد من الأسلحة الاستراتيجية والتقليدية يلعب دوراً حاسماً في تقرير السلم والأمن الدوليين . وتشكل الشفافية إحدى سبل تحديد الأسلحة وتسهم في بناء الثقة بين الدول . والتزاماً بمبدأ الشفافية، فإن لبنان يثابر على موافاة الأمين العام ببيانات سنوية حول نفقاته العسكرية . إلا أننا نطالب في هذا المجال، بتوسيع سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية ليضم أيضاً أسلحة الدمار الشامل ولاسيما النووية منها .

أخيراً السيد الرئيس، إن الواقع القائم لترع السلاح ، يجب أن يحفزنا على بذل المزيد من الجهد والعمل لبلوغ أهداف هذه اللجنة . ويقضي تحقيق ذلك، توفر الإرادة السياسية لدى الدول في الالتزام بقرارات اللجنة بشأن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين . وتبقى العبرة في التنفيذ .

وشكراً السيد الرئيس .